دور المصارف الاجنبية في الائتمان المصرفي في العراق

الأستاذ المساعد الدكتور عقيل عبد محمد الباحثة ابتهال جليل
كلية الادارة والاقتصاد/ قسم العلوم المالية والمصرفية
جامعة البصرة[1]

المستخلص :

بعد ان استمر حظر عمل المصارف الاجنبية في العراق طيلة اربعة عقود منذ صدور قانون رقم 100 لسنة 1964 الذي تم بموجبه تأميم المصارف الخاصة والاجنبية كافة. وأثر صدور قانون البنك المركزي العراقي ذي الرقم 56 لسنة 2004 الذي سمح للأجانب بتأسيس وفتح المصارف في العراق وصل عدد المصارف الاجنبية في عام 2017 الى 19 مصرفا" من 69 مصرفا" من اجمالي عدد المصارف في العراق بأنواعها. ولكن على الرغم من ذاك العدد من المصارف الاجنبية لم نجد ما يؤكد دورها المتوقع، فهي لم تسهم في افضل الاحوال الا على اقل من 5% في حجم الائتمان المصرفي في العراق. بل ان ثلاثة مصارف منها فقط تهيمن على اكثر من 80% من الائتمان الذي تقدمه المصارف الاجنبية .

[1] بحث مستل من رسالة الماجستير الموسومة ..... دور المصارف الاجنبية في الائتمان المصرفي في العراق

The Role of Foreign Banks in Banks Credit in Iraq

Asst. prof. Dr. Aqeel Abed Mouhamed **Researcher. Aibtihal Jaleej**

Administration &Economics College , Department of Banking & Finance

University of -Basrah

Abstract :

After the continuation ban on the work of foreign banks in Iraq for four decades since the issuance of Law No. 100 of 1964, which all private and foreign banks were nationalized. Following the issuance of the Central Bank of Iraq Law No. 56 of 2004, that allowed foreigners to establish and open banks in Iraq until the number of foreign banks in 2017 became 19 banks "from 69 banks of the total number of banks in Iraq of all kinds. But despite that number of foreign banks did not find what It confirms its expected role, it contributed at best to less than 5% in the volume of bank credit in Iraq, but that only three of them dominate more than 80% of the credit provided by foreign banks

المبحث الاول: منهجية البحث

المقدمة :

وجود المصارف الاجنبية في العراق ازداد بشكل كبير بعد عام 2010 بعد ان وفر قانون المصارف رقم 94 وقانون البنك المركزي العراقي رقم 56 لعام 2004 الفرصة لعدد من المصارف الاجنبية ان تفتح لها فروعا في العراق خاصة بعد مشاركة شركات بلدانها في مشروعات مختلفة في العراق. واصبح التطور واضح في زيادة وجود المصارف الاجنبية في العراق، حتى وصل عددها في عام 2017 الى (19) مصرفا" أجنبيا" منها (4) اسلامية .

ولكن هذا الوجود للعدد الكبير من فروع المصارف الاجنبية لم يسهم في تحسين الخدمات المصرفية المقدمة للزبون العراقي ، ولم يسهم كثيرا في تطوير العمل المصرفي وتفعيل دوره . ولم تعمل المصارف الأجنبية الوافدة على تحسين الاختلالات التي يعاني منها القطاع المصرفي العراقي. ليكثر السؤال عن طبيعة عمل هذه المصارف ونشاطها في العراق وهل تعمل بشكل فاعل على دعم وتطوير القطاع المصرفي فيه.

1- مشكلة البحث

تؤدي المصارف الاجنبية دورا مهما في النظام المصرفي من خلال خلق المنافسة مع المصارف المحلية بتوفيرها الائتمان المصرفي وخفض كلفة الوصول الية وتطوير وتوسيع وتحسين الخدمات المصرفية عبر استخدامها للتكنلوجيا المتطورة والصيرفة الإلكترونية الحديثة .

تنطلق مشكلة البحث من التساؤل فيما اذا كان وجود المصارف الاجنبية احدث تغيرات حقيقية في حجم ونوعية التمويل والائتمان المصرفي بما يزيد من الانتشار والوصول المصرفي في العراق .

2- اهمية البحث

تنبع اهمية البحث من خلال الاتي :-

1. الاثار الايجابية التي يحدثها وجود المصارف الاجنبية في الاقتصاد الوطني بشكل عام والنظام المصرفي العراقي بشكل خاص، وذلك من خلال زيادة فرص الوصول للائتمان المصرفي وخلق المنافسة بين المصارف الاجنبية والمحلية وخلق التكنولوجيا والصيرفة الالكترونية.
2. السلبيات التي ترافق وجود هذه المصارف في العراق والمتمثلة في عدم توجيه نشاطاتها في قطاعات مهمة مثل الزراعة والصناعة وتركيزها على المجالات المربحة مثل تمويل التجارة والوساطة المالية الدوليتين وعدم قدرة المصارف المحلية في منافستها في هذه المجالات نظرا" للمراكز المالية الدولية التي تتمتع بها المصارف الاجنبية الام.

3- هدف البحث

يسعى البحث الى تحقيق الاهداف التالية:

1. تناول مفهوم واهمية المصارف الاجنبية .

2. دراسة واقع المصارف الاجنبية العاملة في العراق من جوانب تزايد اعددها وتطور حجم رؤوس اموالها وعدد فروعها وعدد العاملين فيها.
3. دراسة وتحديد حجم الائتمان المصرفي وهيكله في العراق.
4. مدى مساهمة المصارف الاجنبية في الائتمان المصرفي في العراق.

4 - فرضية البحث

يستند البحث الى فرضية مفادها (فشلت المصارف الاجنبية العاملة في العراق في احدث تغيرات جوهرية في القطاع المصرفي العراقي، اذ لم تسهم بشكل فعال في زيادة حجم ونوعية الائتمان والوصول اليهما).

5- منهج البحث

اعتمد البحث على استخدام الاسلوب التحليلي، والذي يستند الى المنهجين الاستقرائي والاستنباطي من خلال التحليل الوصفي والتحليل الرياضي للتطور التاريخي للبيانات واستقراء الواقع الائتماني والمصرفي في العراق ومن ثم استنباط الاثار والنتائج المترتبة عليها للوصول لتحقيق اهداف البحث .

6- هيكلية البحث

لتحقيق اهداف البحث واختبار فرضيته قسم البحث الى خمسة مباحث يتبعها الاستنتاجات والتوصيات، تناول المبحثان الاول والثاني منهجية البحث والدراسات السابقة وتم تسليط الضوء في المبحثين الثالث والرابع على مفهوم المصارف الاجنبية وواقعها في العراق وخصص المبحث الخامس لدراسة دور المصارف الاجنبية في الائتمان المصرفي في العراق.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

أولا": الدراسات المحلية

1. **دراسة محمد، حاكم محسن، وزينب سعدون محمد، 2014، اثر الاستثمار الاجنبي المباشر في القطاع المصرفي.**

حاولت هذه الدراسة تحليل العلاقة بين الاستثمار الاجنبي المباشر وأداء القطاع المصرفي في العراق وذلك لأهميتها في الاستثمار وتوليد الاموال. اذ شخصت الدراسة الاستثمارات الاجنبية المباشرة الواردة الى القطاع المصرفي في العراق لـ (10) مصارف تجارية اهلية والاستثمارات الاجنبية على شكل المساهمة في راس المال المصارف القائمة عددها (6) للمده بين 2005 – 2011 . و توصلت الدراسة الى ان هنالك استقطاب المصارف الاجنبية للاستثمار في القطاع المصرفي العراقي. واوصت على ضرورة وضع المصارف استراتيجيات متكاملة تنسجم مع التحديات المتوقعة. ودعت الدراسة الى اندماج المصارف بينها من اجل جذب الاستثمارات الاجنبية الذي يعد ذا اثر ايجابي في قطاع مصرفي العراقي من اجل تحسين الاداء المالي وتحسين الخدمات

المصرفية المقدمة وتجنب الاثار السلبية بهدف تمكين مصارف من فتح افاق جديدة للتكيف مع الوضع الدولي الجديد في ظل العولمة .

2. **دراسة عبيدة، صلاح رمضان وعبد الرحمن ظاهر ، 2018 ، تحليل اتجاهات تطور دور المصارف المحلية الخاصة والأجنبية في الاقتصاد العراقي للفترة 2003- 2014 .**

تناولت هذه الدراسة تحليل تطور دور المصارف المحلية الخاصة والاجنبية في اطار السياسة الاقتصادية للعراق خلال الفترة المذكورة لتحول الاقتصاد للانفتاح وتحفيز دور القطاع الخاص. اذ استخدم في هذه الدراسة المنهج الاستقرائي وتبين ان المصارف الاجنبية لم تؤد دورا" فعالا" في تنمية الثقافة والوعي المصرفي في العراق سبب ممارستها الانشطة ذات الربحية السريعة وهيمنه الظروف السياسية والاقتصادية. وتوصلت الدراسة الى نتائج اهمها ان القطاع المصرفي العراقي يعاني من الاختلالات الجوهرية في جميع انشطة الايداع والاستثمار ووجود منافسة غير عادلة بين المصارف المحلية والاجنبية بسبب ضعف القوانين والتعليمات الحكومية وضعف الثقافة المصرفية لدى العراقيين. كما توصلت الدراسة الى ان المصارف الاجنبية لم تمارس دورها الحقيقي في دعم المنافسة المصرفية .

3. **دراسة العكيدي، ايناس احمد ظاهر ، 2018 ، الرقابة الإشرافية المتبادلة فيما بين البنوك المركزية على فروع المصارف الأجنبية في العراق (دراسة مقارنة) .**

وضحت أليات تأسيس فروع المصارف الأجنبية كشكل مهم من أشكال الاستثمار الاجنبي المباشر في القطاع المصرفي من حيث الإجراءات والمحددات والتعليمات الخاصة بذلك. واستخدمت عينة من القوانين التي تنظم إجراءات الرقابة والاشراف على المصارف الاجنبية لكل من دولة لبنان والسودان والامارات (كتجربة كبيرة في الاستثمار المصرفي وانتشاره) ومقارنتها مع قانوني البنك المركزي ذي الرقم (96) والمصارف ذي الرقم (94) لعام 2004 اللذين ينظمان الرقابة والاشراف على المصارف المحلية والاجنبية في العراق. وتوصلت الدراسة الى ان اداء فروع المصارف الاجنبية يتأثر بالبيئة العراقية وتغيراتها وتعاني بعض فروع المصارف الأجنبية من صعوبة في الإجراءات عند منح القروض متوسطة وطويلة الأجل. وأوصت الدراسة بتسهيل إجراءات معاملات منح القروض ووجوب تنويع المصارف الاجنبية لخدماتها وعدم حصرها في انواع محددة ومحدودة .

ثانيا": الدراسات العربية

1. **دراسة الاحمر، حاتم خالد الامين، 2008، اثر البنوك الاجنبية في التنمية الاقتصادية في السودان: دراسة حالة مصرف ابو ظبي .**

سلطت هذه الدراسة الضوء على دور المصارف الاجنبية في التنمية الاقتصادية في السودان ودورها في انفتاح المجتمع بعد المراحل التي مرت بها السودان من تطور في جميع قطاعات الاقتصادية. واشارت أن المصارف الاجنبية ساعدت بشكل فعال في تنمية قطاع الخدمات والنقل والمواصلات في السودان، وان مساهمة المصارف

الاجنبية متواضعة في تمويل القطاع الصناعي ولم تكن لها مساهمة في تمويل القطاع الزراعي او نقل التكنلوجيا لتنمية وتطوير الصناعة المحلية بسبب تركيزها على تمويل قطاع مواد الخام فقط. واوصت الدراسة يجب ترشيد عمل المصارف الاجنبية وذلك من خلال تهيئه المناخ الاستثماري الجيد الذي يساعد في تحفيز المصارف الاجنبية في العمل بأمان وحرية في القطاعات الاقتصادية ومنح التسهيلات والضمانات الكافية التي تسهم مساهمة حقيقة في التنمية الاقتصادية .

2. **دراسة كريم، عمر ، 2015، الأداء المالي للقطاع المصرفي في دولة الامارات العربية المتحدة : المحلي مقابل المصارف الاجنبية .**

تهدف الدراسة إلى تحليل ومقارنة الاداء المالي للمصارف المحلية والأجنبية في دولة الإمارات العربية المتحدة ومعرفة القطاع الأكثر فعالية بناء على مؤشرات المصارف المحددة التي تشمل: العائد على الأصول والعائد على حقوق المساهمين، ونسبة السيولة، وإدارة كفاءة وكفاية رأس المال وإدارة الأصول . وتم اخذ عينة من اثنى عشر مصرفا" عاملا" في دولة الإمارات العربية المتحدة منها ستة مصارف محلية و ستة اجنبية للمدة بين (2008 – 2014) . وتم التوصل الى ان المصارف الاجنبية تزايد وجودها في الاقتصاد الاماراتي على الرغم من النجاحات التي تحققها المصارف المحلية في القطاع المصرفي الا انها تحتاج إلى تحسين أدائها في مختلف الجوانب لكي تظهر ركائز قوتها من اجل منافسة المصارف الاجنبية .

3. **دراسة مسعودي، فاطمة ومريم رحلي، 2013، انفتاح القطاع المصرفي في الجزائر على الاستثمار الاجنبي**

تبين الدراسة مدى ملاءمة المنظومة القانونية المعتمدة لاستقطاب الاستثمار الأجنبي نحو القطاع المصرفي في الجزائر . ووضح ان الجهاز المصرفي يمثل الواجهة الحقيقية لاقتصاد أية دولة حيث التطور الذي شاهدته اقتصادات دول العالم يساعدها على وضع سياسة اقتصادية ومالية تتماشى مع التغيرات العالمية وهذا اوجب على الجزائر إصلاح منظومتها المصرفية. توصلت الدراسة الى ان القطاع المصرفي الجزائري من بين القطاعات المغرية للمستثمرين الأجانب . وان المصارف الاجنبية تساعد في إدخال تكنولوجيا متطورة وتقديم خدمات عالية الجودة و خدمات مصرفية جديدة للزبائن . لكن ما يعاب على القوانين التي تنظم الاستثمار الأجنبي في القطاع المصرفي بفرض شروط معقدّة و كثرة الإجراءات التي ترهق المستثمر. ولهذا يجب على الجزائر اصلاح منظومتها .

ثالثاً : دراسات الاجنبية

1– دراسة Ismail Khan, Hafiz Muhammad at el \ 2015 \ The role of foreign banks in the emerging banking sector in developing countries such as Pakistan. تطرقت هذه الدراسة الى دور المصارف الأجنبية في تطوير القطاع المصرفي في البلدان النامية واعتمدت الباكستان كحالة دراسية واشارت الدراسة الى ان وجود المصارف الاجنبية له تأثير إيجابي في كفاءة المصارف ويسهم في منافسة قوية للقطاع المصرفي المحلي في البلدان النامية. حيث أن المصارف الأجنبية في البلدان النامية تميل إلى تحقيق

أرباح أكبر وهوامش فائدة ومدفوعات ضريبية أعلى مقارنة مع المصارف المحلية. وتوصلت الى أن المصارف الأجنبية توفر مصادر ائتمان مستقرة لأنها تحصل على تمويل إضافي من مصارف الأم التي لديها وصول أسهل إلى الأسواق الدولية ويساعد دخولها في بناء الإطار القانوني والإشرافي للمصارف المحلية، وان للمصارف الأجنبية منتجات وخدمات أكثر تقدما يمكنهم من جذب الجزء المربح من الأسواق المحلية .

2 – دراسة:

competition? Directory of emerging Jeon, Bang Nam .at el \ 2011 \ Do foreign banks increase) banking markets in Asia and Latin America)

تناولت الدراسة تأثير دخول المصارف الأجنبية فى الهيكل التنافسي للقطاعات المصرفية المحلية في الاقتصادات الناشئة المضيفة، وتركز في تحليلها على آسيا وأمريكا اللاتينية خلال الفترة 1997 - 2008 باستخدام قاعدة بيانات على مستوى المصارف لتحديد المصارف الأجنبية ولتقدير مقاييس المنافسة المصرفية . واختبرت الدراسة فيما اذا كانت زيادة دخول المصارف الأجنبية تعزز المنافسة في القطاعات المصرفية في هذه البلدان المضيفة . وتوصل الى ان دخول المصارف الأجنبية له تأثير الإيجابي يرتبط بالمنافسة غير المباشرة بين المصارف الأجنبية مع المصارف المحلية ,وان التأثير غير المباشر أقوى عندما تدخل المصارف الأجنبية الأكثر كفاءة و الأقل خطورة وتركيزا" في أسواق البلد المضيف.

3 – دراسة Entry on Emerging Markets: A .Gormley , Todd \ 2010 \ The Impact of Foreign Bank Evidence from India

توضح الدراسة تأثير دخول المصارف الأجنبية إلى الهند خلال فتره التسعينات. وتم تحليل التباين من وقت إدخال المصارف الأجنبية الجديدة ومواقعها. لتقدير تأثير دخول المصارف الأجنبية للوصول إلى الائتمان المحلي وأداء الشركة. وتوصلت الدراسة الى ان المصارف الأجنبية كانت تمول مجموعة صغيرة جدا من الشركات المربحة في الهند في حين انخفضت فرصة حصول الشركات المتوسطة على قرض بعد دخول المصارف الاجنبية بنسبة (8%) . وهو عكس ما كان سائدا" بان المصارف الاجنبية يحسن لها وصول الائتمان لجميع الشركات، وتوصلت ايضاً الى ان هنالك الانخفاض الملحوظ في الائتمان بشكل عام بين الشركات صغيرة او التي لديها عدد أقل من الأصول الملموسة وان انخفاض الائتمان هذا يؤثر سلبًا في أداء الشركات صغير الحجم التي تعتمد على التمويل الخارجي بشكل كبير.

المبحث الثالث: مفهوم المصارف الاجنبية (Foreign Bank)

يشير مفهوم المصارف الاجنبية الى خضوع رأس المال لسلطة الاجانب فقد يكون المصرف مملوكاً لأجانب يقيمون في الدولة او يكون تابعاً لمؤسسة متعددة الجنسيات او يكون لأجانب خارج الدولة او مجرد مشاركة بأغلبية اجنبية، او مجرد فرع لمصرف اجنبي مركزه الرئيس مسجل في دولة اخرى.

أولا": مصارف متعددة الجنسيات

تستخدم مصطلحات (المصرف متعددة الجنسية) (Multinational Bank) و(المصرف الدولي) (International Bank) و (المصرف الاجنبي) (Foreign Bank) بشكل متداخل على الرغم من ان لكل مصطلح مفهوم مختلف عن الاخر، فالمصارف متعددة الجنسية كونها شركات في الاصل فمفهومها العام يتطابق مع مفهوم الشركات متعددة الجنسية وبذلك تعرف بانها (المصارف التي ينتمي مالكوها إلى جنسيات عدة دول تعمل في عدة دول بهدف مضاعفة ربح المجموعة وليس ربح الفروع كل على حدة . اما الملكية والتحكم فهما في أيدي مواطنين من بلد واحد) (عثماني : 2003 ، 17) .

وتعمل المصارف متعددة الجنسية من حيث التمويل بشكل عام ضمن اطار استراتيجيتين الاولى استراتيجية التمويل المركزية والاخرى استراتيجية التمويل اللامركزي. وعندما تفضل هذه المصارف العمل باستراتيجية التمويل المركزية فأنها تقوم بإنشاء شبكة كبيرة من الفروع المصرفية لها في الخارج. اما عندما تفضل استراتيجية التمويل اللامركزي فتعمد الى إنشاء مصارف في الخارج تابعة لها ولكن ذات رأس مال منفصل عنها. والمصارف متعددة الجنسية في الغالب تكون أكثر مهارة من المصارف الوطنية في جذب الودائع المحلية ومصادر التمويل الاخرى (Nolle & Goulding : 2012,2) .

ثانيا": المصارف الدولية

يشير مصطلح المصرف الدولي الى (تلك المؤسسات المصرفية التي توزع انشطتها وعملياتها المصرفية في اكثر من دولة أي تمارس اعمالها في دولتين او اكثر عبر فروعها والمصارف التابعة لها او المتفرعة عنها بأشكالها المتنوعة) أي طبيعة عمل المصارف الدولية كعمل المصرف التجاري وهو قبول الودائع وتقديم القروض سواء من المصرف الام او من الفروع المنتشرة جغرافيا(الشمري وحمزة ، 2015 :157). وتعرف المصارف الدولية ايضا (بانها المصارف التي تمارس أعمالًا تجارية خارج البلد الذي يوجد فيه مقرها الرئيس) (World Bank : 2017 ,1) .

ثالثا": المصارف الاجنبية

اما مصطلح المصارف الاجنبية وهي محور دراستنا فتعرف بانها . (تلك المصارف التي تنشط في بلد معين وتكون ملزمة بتطبيق شروط البلد الاصلي والبلد المضيف، وتكون أكثر متابعة من طرف البنك المركزي مقارنة مع المصارف المحلية، تهدف إلى تدويل خدماتها، وتحقيق مكانة في النظام المصرفي العالمي) (وسام: 2014 ، 27). وتعرف المصارف الاجنبية ايضا بانها (المصارف التي تعود ملكيتها الى رعاية دول اخرى غير الدولة المسجلة فيها هذه المصارف). (نعمه : 2016 ، 10) ويعرف ايضا المصرف الاجنبي (على انه المصرف الذي ينفذ أعمالا عبر الحدود او المصرف الذي تتضمن أعماله عملات مختلفة) . (محمد : 2014 ، 7)

رابعا": مفهوم المصرف الاجنبي على وفق القانون العراقي

لم يتطرق قانون المصارف العراقي ذو الرقم (94) لسنه 2004 لمفهوم المصارف الاجنبية بشكل مباشر ولكن قام في الباب الاول منه الاحكام العامة في المادة 1 تعريف مصطلحات بإعطاء مفهوم المصرف بانه (شخص يحمل ترخيصاً او تصريحاً بمقتضى هذا القانون لمباشرة الاعمال المصرفية) . والفرع (مكان عمل يشكل جزءا" تابعا للمصرف من الناحية القانونية تجري فيه كل الانشطة المصرفية او بعضها) . اما كلمة الاجنبي فتعني (عند استخدامها في الوصف كشخص اعتيادي او مكتب شخصي او مكتب لا يكون شخصيا اعتباريا محليا او مكتبا محليا). وكلمة الشخص تعني اما شخص طبيعي او اعتباريا" او كليهما. وبناء على ذلك نستطيع تحديد مفهوم المصرف الاجنبي حسب ما جاء في قانون المصارف العراقي (بانه الشخص الذي يحمل تصريحا" او ترخيصا" لمباشرة الاعمال المصرفية على ان لا يكون محليا او مكتبا محليا) . ولأغراض هذا القانون تعامل جميع مكاتب الفروع المحلية للمصرف الاجنبي على انها مكتب لفرع واحد .

المبحث الرابع: واقع المصارف الاجنبية في العراق

بعد عام 2003 سمح قانون المصارف رقم (94) وقانون البنك المركزي رقم (56) لسنة 2004 بعمل المصارف الاجنبية في العراق، وبدأت المصارف الاجنبية بدخول القطاع المصرفي في العراق حتى وصل عددها في عام 2017 تسعة عشر مصرفا" اجنبيا" اسلاميا" وتقليديا". واستنادا" الى بيانات الجدول (1) نستطيع ان نشير الى الحقائق الاتية :-

1. تمثل المصارف الأجنبية نسبة 27.5% من اجمالي المصارف العاملة في العراق البالغة 69.
2. عدد المصارف الاجنبية الاسلامية اربعة وهي تمثل 21.1% من 19 اجمالي المصارف الاسلامية في العراق.
3. عدد فروعها في بغداد وبعض المحافظات 46 فرعا" تمثل 5.5% من 843 اجمالي الفروع المصرفية في العراق
4. لا تشغل سوى 621 موظفا" بعضهم غير عراقيين .
5. تدير اصول اجمالية قرابة 3 تريليونات و320 مليار دينار أي انها تستحوذ فقط على2.1% من اجمالي الاصول المصرفية في النظام المصرفي العراقي.
6. اجمالي رأس المال المدفوع حوالي 821 مليار دينار لا يشكل سوى اقل من 5% من اجمالي رؤوس الاموال للمصارف العاملة في العراق .

جدول (1)

المصارف الاجنبية العاملة في العراق 2017 (مليون دينار)

اسم المصرف	راس المال المدفوع	مجموع موجودات	تأسيس تاريخ	عدد الفروع	موظفين
ابو ظبي الاسلامي	29,367	620,698	2010	3	59
قفلر للشركة المساهمة التركية	61,123	99,244	2011	1	16
البركة	8,148	51,319	2011	1	23
اسيا	32,893	82,075	2012	2	8
ميلي ايران	38,203	129,430	2005	3	54
بيبلوس اللبناني	59,117	452,524	2006	4	58
الزراعي التركي	29,596	81,541	2006	2	19
انتركونتنتال	29,550	81,337	2008	3	27
بيروت والبلاد العربية	59,112	371,057	2009	3	58
البحر المتوسط	58,780	335,676	2011	3	32
اش التركي شركه مساهمة	29,314	165,373	2011	2	34
اللبناني الفرنسي	29,279	48,593	2011	1	8
باريسيان	29,609	35,878	2011	2	17
اعتماد اللبناني	58,904	116,891	2011	2	15
ستاندرد تشارترد	61,806	113935	2013	2	23
فرنسبنك	29,386	92504	2014	2	26
الشرق الاوسط وافريقيا	59,136	130,127	2014	2	24
لبنان والمهجر	58,898	104,765	2014	2	27
بنك عودة	59,100	206,858	2016	5	77
مجموع المصارف الاجنبية	821321	3319825		46	621
مجموع العام	14,474,468	156,691,129		843	30,507

المصدر: البنك المركزي العراقي : دائرة البحث والإحصاء، النشرة الاحصائية السنوية ، 2017 .

المبحث الخامس: دور المصارف الاجنبية في الائتمان المصرفي

أولا": مفهوم الائتمان المصرفي

تقوم البنوك التجارية بالعديد من الوظائف و الخدمات التي تقدمها للمتعاملين، من بين هذه الوظائف منح الائتمان المصرفي الذي يعد مصدرا" مهما" من مصادر إيرادات البنك ومن ثم يعد دور الائتمان المصرفي غاية في الأهمية إذ أن العائد المتولد عنه يشكل المحور الرئيس للإيرادات المصرفية ويعد الائتمان المصرفي مرحلة مهمة من مراحل تطوير الخدمات المصرفية للبنك من جهة، واداة اساسية لتمويل الاستثمار اللازم لاستمرار نمو

الاقتصاد الوطني واحداث الزيادة في الناتج المحلي الاجمالي واستمرار ديمومتها من جهة اخرى. ويوجد العديد من التعريفات للائتمان المصرفي ندرج بعضها:-

1. علاقة مديونية تقوم على اساس الثقة بين الدائن (المصرف) والمدين (المقترض) يتمكن من خلالها المدين من الحصول على مبلغ معين أو ضمانات يوفرها المصرف للزبائن على وفق لشروط معينة أو لتحقيق أغراض محددة مقابل تعهد المدين بإرجاع المبلغ الأصلي أو الأصل مع الفائدة والمتفق عليها في الموعد المحدد (الموسوي:2015، 55).

2.مبادلة قيمة حاضرة بقيمة أجلة ومثال ذلك المقرض الذي يقدم مبلغا من المال للمقترض ،القيمة الحاضرة هي المبلغ الذي يتسلمه المقترض ويدفعه المقرض اما القيمة الآجلة فهي الدفعات او الاقساط عند سداد القرض في الموعد المستقبلي المحدد (المملوك:2014، 22).

3. عملية يرتضي بمقتضاها البنك مقابل فائدة أو عمولة معينة أو محددة أن يمنح عميلا (فردا" أو شركة أعمال) بناء على طلبه سواء حالا أم بعد وقت معين بتسهيلات في صورة أموال نقدية أو أي صورة أخرى، وذلك لتغطية العجز في السيولة ليتمكن من مواصلة نشاطه المعتاد، أو اقتراض العميل لأغراض استثمارية، أو تكون في شكل تعهد متمثلة في كفالة البنك للعميل، أو تعهد البنك نيابة عن العميل لدى الغير(ايمان:2011، 4).

وهكذا تنوعت تعاريف الائتمان المصرفي لكنها تتركز بصورة أساسية على الثقة التي تربط بين الدائن (المصرف) والمدين (العميل) التي ينجم عنها دفع قيمة في الحاضر والدفع المؤجل في المستقبل.

ثانيا": أنواع الائتمان المصرفي

يوجد العديد من التصنيفات التي يقسم في ضوئها الائتمان المصرفي منها حسب المدة او الغرض اومن حيث الضمانات او القطاع او من حيث الاستخدام في المصرف(انظر شكل رقم 1)، ولكن التصنيف الذي يهمنا في دراستنا فيما اذا كان الائتمان مباشرا" او غير ماشر.

شكل رقم (1)

تصنيفات الائتمان المصرفي

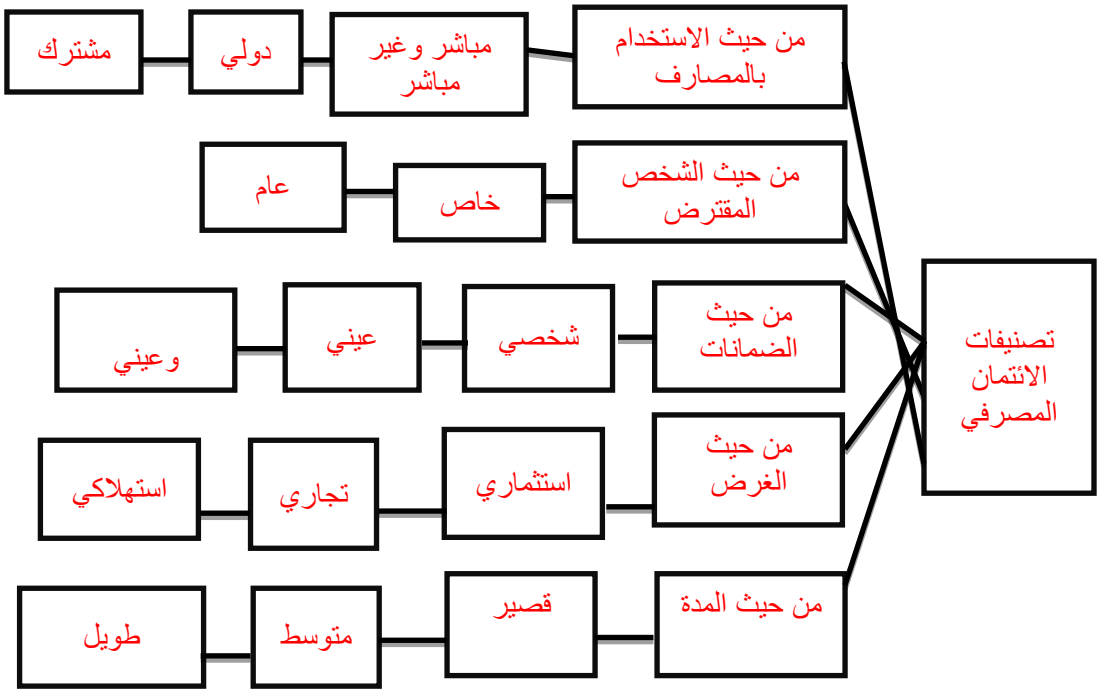

المصدر: المملوك ، انس هشام . " مخاطر الائتمان واثرها في لمحافظ الاستثمارية دراسة تطبيقية على قطاع المصارف الخاصة في سورية " ، اطروحة دكتوراه ، كلية الاقتصاد ، جامعة دمشق ، 2014 .ص24.

ثالثا": الائتمان المصرفي للمصارف الاجنبية في العراق

يقسم البنك المركزي العراقي التسهيلات الائتمانية المصرفية في العراق الى نوعين الائتمان النقدي والائتمان التعهدي (البنك المركزي العراقي ، 2017 : 7).

1. الائتمان النقدي الذي (يشمل جميع الأرصدة القائمة لجميع أنواع التسهيلات الائتمانية النقدية وعمليات التمويل المباشر) جاري مدين، أوراق تجارية مخصومة، سلف وقروض وأية تسهيلات أخرى (المقدمة من المصارف التجارية لجميع القطاعات الاقتصادية) .
2. الائتمان التعهدي هو النوع الاخر من الائتمان المصرفي والذي (يشمل جميع الأرصدة القائمة لجميع أنواع التسهيلات الائتمانية التعهدية (الاعتمادات وخطابات الضمان) المقدمة من المصارف التجارية لجميع القطاعات الاقتصادية) .

ومن خلال دراسة وتحليل بيانات الجداول (2) و(3) و (4) نستطيع ان ندرج الملاحظات حول حجم وهيكل الائتمان المصرفي في العراق ومدى مساهمة المصارف الاجنبية فيه:-

1. تزايد اجمالي الائتمان المصرفي في العراق من (51,512,441) مليون دينار في عام 2010 ليصل الى(85031460) مليون دينار في عام 2014 ثم عاود الانخفاض (65,604,206) مليون دينار في عام 2017 وذلك بسبب ظروف العراق الامنية والاقتصادية بسبب احتلال داعش لبعض محافظات العراق وانخفاض اسعار النفط وقتها اذ من المعلوم اعتماد الاقتصاد العراقي على تصدير النفط وتأثر نشاطه بها.
2. تزايد اجمالي الائتمان النقدي الذي تضاعف بأكثر من ثلاث مرات ليصل الى(37,952,829) مليون دينار في عام 2017 بعد ان كان (11,721,535) مليون دينار في عام 2010 وبهذا ارتفعت نسبة اجمالي الائتمان النقدي في العراق من 22.8 % الى 57.9 % من اجمالي الائتمان المصرفي في العراق بين السنوات المذكورة.
3. انخفاض اجمالي الائتمان التعهدي الممنوح من قبل المصارف العاملة في العراق بمقدار الثلث تقريبا" حتى وصل الى (27,651,377) مليون دينار في عام 2017 بعد ان كان (39,790,906) مليون دينار في عام 2010. وبهذا انخفضت نسبة اجمالي الائتمان التعهدي الى اجمالي الائتمان المصرفي في العراق من 64.2% الى 42% للمدة المذكورة انفا".
4. اما الائتمان المصرفي الممنوح من قبل المصارف الاجنبية فتزايد من (133323) مليون دينار في عام 2010 ليصل الى (3,958,051) مليون دينار في عام 2017 وهو امر طبيعي نظرا" لتزايد عدد المصارف الاجنبية العاملة في العراق من جهة وزيادة رؤوس اموالها من جهة اخرى وعلى الرغم من هذه الزيادة الا ان الائتمان الذي تمنحه المصارف الاجنبية العاملة في العراق لايزال لا يشكل الا نسبة ضئيلة من اجمالي الائتمان المصرفي قد لا تتجاوز 3% في عام 2013 ارتفعت الى قرابة 5% في عام 2017 وهذا الارتفاع جاء ليس بسبب تزايد الائتمان الذي تقدمه المصارف الاجنبية بالدرجة الاساسية بل جاء بسبب انخفاض اجمالي الائتمان المصرفي في العراق من 85 ترليون دينار الى 65.6 ترليون دينار ما بين عامي2013 و2017 على التوالي .
5. بلغ الائتمان النقدي الممنوح من قبل المصارف الاجنبية (12714) مليون دينار في عام 2010 ليصل الى (723,894) مليون دينار في عام 2017، وبهذا ارتفعت نسبة الائتمان النقدي الممنوح من قبل المصارف الاجنبية الى اجمالي ائتمان المصارف الاجنبية من 9.5% الى 18.3% خلال العامين المذكورين، كما ارتفعت نسبة الائتمان النقدي الممنوح من قبل المصارف الاجنبية الى اجمالي الائتمان النقدي في العراق الممنوح من0.1% الى 1.9% للعامين ذاتهما.

6 . اما الائتمان التعهدي الممنوح من قبل المصارف الاجنبية فقد قفز من (120,609) مليون دينار في عام 2010 ليصل الى (3,234,157) مليون دينار في عام 2017 . وعلى الرغم من القفزة الكبيرة في حجم الائتمان التعهدي الممنوح من قبل المصارف الاجنبية الا ان نسبته من اجمالي ائتمان المصارف الاجنبية انخفضت الى 81.5 % في عام 2017 بعد ان كانت 90.5 % في عام 2010 كما وارتفعت نسبته (0.3 – 11.7 %) من اجمالي الائتمان التعهدي للمصارف العاملة في العراق من 0.3 % الى 11.7 % للمدة ذاتها.

جدول (2)

الائتمان المصرفي في العراق (مليون دينار)

	تفاصيل	نوع الائتمان	القطاعات			
			تجارة و مطاعم	خدمات المجتمع	التشيد والبناء	مجموع القطاعات
2010	انتمان من لمصارف الاجنبية	نقدي	7600	4966	0	12714
		تعهدي	4313	14002	0	120609
		اجمالي	11913	18968	0	133323
	انتمان من المصارف العراق	نقدي	2,157,667	5,834,114	2,170,385	11,721,535
		تعهدي	8,036,537	1,184,772	2,976,738	39,790,906
		اجمالي	10,194,204	7,018,886	5,147,123	51,512,441
2011	انتمان من لمصارف الاجنبية	نقدي	28,329	11212	190	39916
		تعهدي	0	70723	0	371248
		اجمالي	28,329	81935	190	411164
	انتمان من المصارف العراق	نقدي	3,456,457	7,761,270	4,209,007	20,344,076
		تعهدي	9,781,981	887,216	3,946,193	39,032,461
		اجمالي	13,238,438	8,648,486	8,155,200	59,376,537
2012	انتمان من لمصارف الاجنبية	نقدي	18410	16670	31661	72845
		تعهدي	120735	314910	378359	1065133
		اجمالي	139145	331580	410020	1137978
	انتمان من المصارف العراق	نقدي	5,798,761	10,688,138	6,362,048	28,438,688
		تعهدي	31,139,755	2,210,754	2,947,629	44,174,190
		اجمالي	36,938,516	12,898,892	9,309,677	72,612,878
2013	انتمان من لمصارف الاجنبية	نقدي	56436	24230	55658	154962
		تعهدي	8341	304667	75479	715298
		اجمالي	64777	328897	131137	870260
	انتمان من المصارف العراق	نقدي	4,846,316	10,448,655	7,770,910	29,952,012
		تعهدي	40,030,219	2,097,109	2,795,723	53,667,025
		اجمالي	44,876,535	12,545,764	10,566,633	83,619,037
2014	انتمان من لمصارف الاجنبية	نقدي	224254	59860	77938	502921
		تعهدي	200314	212966	28480	2078809
		اجمالي	424568	272826	106418	2581730
	انتمان من المصارف العراق	نقدي	4,871,094	12,222,489	8,877,710	34,123,067
		تعهدي	8,719,003	2,182,597	1,809,295	50,908,393
		اجمالي	13,590,097	14,405,086	10,687,005	85,031,460
2015	انتمان من لمصارف	نقدي	191384	131237	136274	637250
		تعهدي	292018	2224456	6258	2583203

	الاجنبية	اجمالي	483402	2355693	142532	3220453
	ائتمان من المصارف العراق	نقدي	5,246,398	14,302,979	8,401,299	36,752,686
		تعهدي	32,443,666	3,364,380	1,073,094	40,533,154
		اجمالي	37,690,064	17,667,359	9,474,393	77,285,840
2016	ائتمان من لمصارف الاجنبية	نقدي	324,089	75270	114,264	705,332
		تعهدي	148,612	2165459	29,302	2,544,659
		اجمالي	472,701	2240729	143,566	3,249,991
	ائتمان من المصارف العراق	نقدي	5,655,983	14,508,699	7,920,299	37,180,123
		تعهدي	27,002,436	2,788,587	437,614	33,281,607
		اجمالي	32,658,419	17,297,286	8,357,913	70,461,730
2017	ائتمان من لمصارف الاجنبية	نقدي	278,591	82988	113098	723,894
		تعهدي	398,686	2,528,942	85,275	3,234,157
		اجمالي	677,277	2,611,930	198,373	3,958,051
	ائتمان من المصارف العراق	نقدي	6,099,279	14,495,900	7,889,896	37,952,829
		تعهدي	20422314	2,926,970	1,182,776	27,651,377
		اجمالي	26,521,593	17,422,870	9,072,672	65,604,206

المصدر:(احتسب من قبل الباحثين . البنك المركزي العراقي : دائرة الإحصاء والابحاث : النشرة الاحصائية السنوية 2010- 2017).

7. على الرغم من وجود سبعة عشر مصرفا" اجنبيا" عاملاً في العراق الا ان هناك ثلاثة مصارف فقط وهي مصرف ابو ظبي الاسلامي ومصرف بيبلوس اللبناني ومصرف بيروت والبلاد العربية يتجاوز الائتمان النقدي مائة مليار دينار لكل منها وتهيمن على اكثر من 60 % من الائتمان النقدي الذي تقدمه المصارف الأجنبية . اما الائتمان التعهدي فيستحوذ مصرف واحد وهو ستاندرد تشارترد على اكثر من 70 % من اجمالي الائتمان التعهدي للمصارف الاجنبية.

8. اما التوزيع القطاعي لائتمان المصارف الاجنبية في العراق فنجد انه شديد التركز اذ تهيمن ثلاثة قطاعات على اكثر من 88% من حجم ائتمان المصارف الاجنبية العامة في العراق عام 2017 (واكثر من 80 % من اجمالي الائتمان المصرفي في العراق) وهذه القطاعات هي قطاع التجارة والمطاعم وقطاع خدمات المجتمع وقطاع التشييد والبناء.

9. يستحوذ قطاع التجارة والمطاعم على الحصة الاكبر من حجم الائتمان المصرفي في العراق اذ حصل في عام 2017 على 26521593 مليون دينار أئتمان مصرفي بنوعيه التعهدي والنقدي وهو ما يعادل اكثر من 40% من اجمالي الائتمان المصرفي ولكن مساهمة المصارف الاجنبية فيها ضئيلة لاتتجاوز677277 مليون دينار (منها 398686 مليون دينار ائتمان تعهدي) وهو ما يعادل 2.6 % من اجمالي الائتمان الممنوح لهذا القطاع و 17% من اجمالي ائتمان المصارف الاجنبية .

جدول (3)

الائتمان النقدي للمصارف الاجنبية العاملة في العراق 2010-2017 (مليون دينار)

اسماء المصارف	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
ابو ظبي الاسلامي				10,416	146,848	154,125	153,757	153,637
البركة								43,049
ميلي ايران	4,873	10,389	10,806	11,972	25,548	25,977	35,820	64,320
بيبلوس اللبناني	7,748	7,805	8,326	40,938	97,148	116,912	134,392	159,646
قفلر التركي								315
انتركونتننتال	84	1,013	4,991	14,313	23,657	20,032	16,700	13,406
بيروت والبلاد العربية		20,709	45,608	54,892	108,058	126,872	128,177	127,043
مصرف البحر المتوسط			193	15,008	33,387	42,182	83,811	60,208
الزراعي التركي	9			59	0	0		
أش التركي شركة مساهمة					40,308	77,161	65,999	47,471
اللبناني الفرنسي				90	14,205	14,291	10,605	3,477
باريسيان			799	1,406	2,532	2,661	1,698	2,669
الاعتماد اللبناني			2,122	5,868	8,490	9,538	7,496	7,606
فرنسبنك						21,947	23,962	10,421
الشرق الاوسط وافريقيا					1,548	9,581	29,053	21,294
لبنان والمهجر					1,192	15,971	13,862	9,169
بنك عودة							0	163
مجموع المصارف الاجنبية	12714	39916	72,845	154,962	502,921	637,250	705,332	723,894
مجموع المصارف الاهلية	2,884,330	3,776,355	5,098,281	6,565,091	7,245,187	7,675,083	7,330,305	7,118,943
مجموع العام	**11,721,535**	**20,344,076**	**28,438,688**	**29,952,012**	**34,123,067**	**36,752,686**	**37,180,123**	**37,952,829**

المصدر: (البنك المركزي العراقي : دائرة الإحصاء والابحاث : النشرة الاحصائية السنوية :2010- 2017)

10. هيمنة قطاع خدمات المجتمع في عام 2017 على قرابة ثلثي(66 %) الائتمان الذي تمنحه المصارف الاجنبية وهو 2611930 مليون دينار منها قرابة 97% منها ائتمان تعهدي البالغ 2528942 مليون دينار.

11. وعلى الرغم من اهمية قطاع التشييد والبناء الا ان المصارف الاجنبية في عام 2017 لم تسهم الا في 198373 مليون دينار وهو ما يعادل 2.1% من اجمالي ائتمان هذا القطاع وحوالي 5% من اجمالي ائتمان المصارف الاجنبية.

جدول (4)

الائتمان التعهدي للمصارف الاجنبية العاملة في العراق 2010-2017 (مليون دينار)

اسماء المصارف	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
ابو ظبي الاسلامي			29,261	92,897	81,132	46,002	30,896	31,815
ميلي ايران	120	227		20				
بيبلوس اللبناني	107,824	142,458	204,863	192,646	192,996	156,328	137,776	122,350
الزراعي التركي	12,128	70,234	105,004	131,741	115,106	97,242	73,677	82446
انتركونتنتال	537	2,632	4,482	353	445	363	172	33
بيروت والبلاد العربية		155,697	637,128	165,264	67,801	55,797	66,496	48,204
مصرف البحر المتوسط			22,597	99,031	90,613	107,507	115,553	122,244
قفلر التركي								64,084
أش التركي شركة مساهمة					58,132	69,094	65,456	29,185
اللبناني الفرنسي				9,018	10,214	1,791	1,846	37,287
باريسيان					372	2,343	2,100	634
الاعتماد اللبناني			61,798	24,328	27,626	2,664	3,590	2,410
ستاندرد تشارترد					1,433,062	1,911,053	1,761,265	2,412,115
فرنسبنك						126,478	194,247	179,577
الشرق الاوسط وافريقيا					541	6,145	8,266	21,894
لبنان والمهجر					769	396	1,884	1,252
بنك عودة							81,435	78,627
مجموع المصارف الاجنبية	120609	371248	1,065,133	715,298	2,078,809	2,583,203	2,544,659	3,234,157
مجموع المصارف الاهلية	**5,495,968**	**6,907,387**	**10,411,196**	**11,049,160**	**10,912,953**	**10,307,333**	**9,868,584**	**8,833,449**
مجموع العام	**39,790,906**	**39,032,461**	**44,174,190**	**53,667,025**	**50,908,393**	**40,533,154**	**33,281,607**	**27,651,377**

المصدر: البنك المركزي العراقي : دائرة الإحصاء والابحاث: النشرة الاحصائية السنوية (2010 - 2017).

الاستنتاجات

توصل البحث الى الاستنتاجات الاتية:-

1. ضعف مساهمة المصارف الاجنبية في اجمالي الائتمان المصرفي في العراق، اذ لم تتجاوز في افضل الاحوال 5%.
2. هيمنة الائتمان المصرفي التعهدي الذي تقدمه المصارف الاجنبية اذ يشكل اكثر من 80% من اجمالي الائتمان المصارف الاجنبية.
3. هيمنة قطاع خدمات المجتمع على قرابة ثلثين(66 %) الائتمان الذي تمنحه المصارف الاجنبية.
4. هناك ثلاثة مصارف فقط يتجاوز الائتمان النقدي مائة مليار دينار لكل منها وتهيمن على اكثر من 60 % من الائتمان النقدي الذي تقدمه المصارف الاجنبية .
5. تركز الائتمان التعهدي في مصرف واحد وهو ستاندرد تشارترد اذ يقدم اكثر من 70 % من اجمالي الائتمان التعهدي للمصارف الاجنبية.

وبهذا ثبتت فرضية البحث .

التوصيات

من خلال ما توصل الية البحث من استنتاجات يوصي الباحثان بالاتي :

1. إجراء دراسة الاستكمال لمعرفة دور ونشاط المصارف الاجنبية في جوانب اخرى مثل تهريب العملة وغسيل الاموال ودورها في تحديد الدينار العراقي .
2. اعادة النظر من قبل البنك المركزي بضوابط واليات منح الاجازات للمصارف الاجنبية .
3. ربط استمرار مزاولة نشاط المصارف الاجنبية مع ما تمنحه من الائتمان واستخدامها للتكنلوجيا وتقديمها للخدمات .

المصادر:

أولاَ . المصادر العربية :

أ - الكتب

1. الشمري، مايح شبيب . حمزة ، حسين كريم . " المصارف الدولية " ،طبعة الاولى ، دار الكتب والوثائق ببغداد (63) لسنه 2015 .

ب-الرسائل والاطاريح

2.الاحمر ، حاتم خالد امين(2008) . " اثر البنوك الاجنبية في التنمية الاقتصادية في السودان : دراسة حالة مصرف ابو ظبي " ، كلية الدراسات العليا ، جامعة السودان للعلوم والتكنلوجيا .

3.العكيدي ، ايناس احمد ظاهر(2018) ." الرقابة الإشرافية المتبادلة فيما بين البنك المركزي على فروع المصارف الاجنبية في العراق " ، شهادة الدبلوم العالي المعادل للماجستير في المصارف ، جامعة بغداد .

4.المملوك ، انس هشام . " مخاطر الائتمان واثرها في لمحافظ الاستثمارية دراسة تطبيقية على قطاع المصارف الخاصة في سورية " ، اطروحة دكتوراه ، كلية الاقتصاد ، جامعة دمشق ، 2014 .

5.حابس ، ايمان (2011 ." دور التحليل المالي في منح القروض دراسة حالة البنك الوطني الجزائري وكالة ورقلة " ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة .

6.عثماني ، حسين (2003)." استراتيجيات الشركات المتعددة الجنسيات في عولمة الاقتصاد" ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير ، جامعة الحاج لخضر – باتنة .

7.– كريم ، عمر (2015). " الأداء المالي للقطاع المصرفي في دولة الإمارات العربية المتحدة : المحلي مقابل البنوك الأجنبية " ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم في الأعمال المصرفية والمالية ، جامعة شرق البحر المتوسط .

8.مسعودي ، فاطمة . رحلي ، مريم (2013). انفتاح القطاع المصرفي في الجزائر على الاستثمار الاجنبي " ، رسالة ماجستير ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة عبد الرحمان ميرة – بجاية .

9.نعمه ، واضح (2016). العوامل المؤثرة على اتخاذ قرار منح القروض البنكية للمؤسسات الاقتصادية : حالة مؤسسات صغيرة والمتوسطة بوابة تلمسان ، اطروحة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان .

10. وسام ، تونسي (2014). " اثر البنوك الاجنبية على عصرنة النظام المصرفي الجزائري " رسالة ماجستير ، كلية الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التيسير ، جامعة ام البواقي .

ج – الدوريات والبحوث :

11. الموسوي ، سعدي احمد حميد . " البعد الفلسفي وانعكاسه في الاستثمار المصرفي دراسة تحليلية لعينة من المصارف التجارية " ، " مجلة كلية الادارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والادارية والمالية " ، المجلد 7، الاصدار 2 ، 2015 ،ص 74- 51 .
12. عبيدة ، صلاح رمضان. ظاهر، عبد الرحمن . تحليل اتجاهات تطور دور المصارف المحلية الخاصة والأجنبية في الاقتصاد العراقي للفترة 2003 – 2014 ، مجلة العلوم الانسانية لجامعة زاخو ، المجلد. 6، رقم 2 ، 2018 ، ص 533 ، 546 .
13. محمد ، حاكم حسن . محمد ، زينب سعدون . " اثار الاستثمار الاجنبي المباشر في القطاع المصرفي " مجلة الادارة والاقتصاد ، مجلد الثالث العدد التاسع . جامعة الكوفة 2014 ، ص 4 .

د . النشرات الرسمية:

14. البنك المركزي العراقي : دائرة الإحصاء والابحاث : النشرة الاحصائية السنوية ، 2010 – 2017 .

ثانيا : المصادر الاجنبية .

15. Ismail, Khan . Hafiz , and othere (2015) , The Role of Foreign Banks in Emerging Banking Sector in the Developing Countries like Pakistan ," Journal of Economics and Sustainable Development " , Vol.6, No.5

16. A.Gormley . Todd (2010): The impact of foreign bank entry in emerging markets: Evidence from India , " Journal of Financial Intermediation " , Volume 19, Issue 1, P 26-51.

17. Jeon , Bang Nam . Olivero , María Pía . Ji Wu(2011) , Do foreign banks increase competition ? Evidence from emerging Asian and Latin American banking markets , " Journal of Banking & Finance " Volume 35, Issue 4, , Pages 856-875 .

18. Goulding . William , Nolle. Daniel E , (2012) " Foreign Banks in the U.S." : A primer , Board of Governors of the Federal Reserve System International Finance Discussion Papers , Number 1064 .

19. World Bank (2017) :Global Financial Development Report ," Bankers without Borders ", p1 - 8 - 9 .